

Distr.: General
15 November 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار ١٧١١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد أحاط مجلس الأمن علما بذلك القرار بالتوصية الواردة في تقريري المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/759) والقاضية بالحفاظ مؤقتا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، على القدرات المأذون بها بموجب القرارين ١٦٦٩ (٢٠٠٦) و ١٦٩٢ (٢٠٠٦)، وتتمثل، على أقصى تقدير، في كتيبة مشاة ومستشفى عسكري و ٥٠ مراقبا عسكريا ينشرون من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب المجلس عن اعتزامه إعادة النظر في هذه المسألة قبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بغية كفالة تزويد البعثة بما يكفي من القدرات لكي تؤدي ولايتها كاملة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

واضطلع المراقبون العسكريون البالغ عددهم ٥٠ مراقبا والذين جرى نشرهم في إطار القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بمهام مراقبة تتصل بالعملية الانتخابية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيعاد نقلهم إلى تلك العملية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتضم القوات المنتشرة حاليا المحولة من القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما عدده ٩١٦ فردا من الأفراد العسكريين، بما يشمل كتيبة واحدة (الهند) ومستشفى ميدانيا من المستوى الثاني (الأردن) مرابطين في شمال ووسط كاتانغا.

وما فتئ لواء كاتانغا منذ نشره في تموز/يوليه يساعد على تثبيت استقرار الوضع العام وتهيئة جو من الأمن في شمال ووسط كاتانغا حيث ما انفكت مجموعات المايي مايي المنفلتة والمناوئة للتسريح تتربص بالسكان. ويستعين اللواء بعمليات قاعدة التشغيل المتحركة، ويرغم بذلك مجموعات المايي مايي على إلقاء السلاح والانخراط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وجرى نزع سلاح ما عدده ٧٨٧ فردا من أصل ٥٠٠ ٣ عنصر مسلح من عناصر المايي مايي، وعاد زهاء ٧٠٣ ١٣٢ من المشردين الداخليين من أصل مجموع قدره ٥٢٠ ٢٣٩ مشردا إلى مجتمعاتهم منذ نشر القوات الإضافية في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، ما زالت المنطقتان الشمالية والوسطى من كاتانغا تجابهان تحديات جساما على الصعيد الأمني. وأسفرت الأزمة المالية التي تواجه الهياكل الحكومية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن توقف البرنامج المخصص للمايي مايي في كاتانغا فعليا، بعد أن بدأ في تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، لا تزال ألوية القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمرابطة في كاتانغا، التي لم تتقاض رواتبها و لم يجر إدماجها، تتحرش بالسكان المحليين، متسببة في حدوث حالات تشرد. ومن غير المتوقع أن يكتمل الدمج التام لهذه الألوية قبل منتصف عام ٢٠٠٧.

وإذا جرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ سحب القوات البالغ عددها ٩١٦ فردا والمنتشرة في إطار القوام المأذون به لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، فمن المرجح أن يزداد تدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط كاتانغا، مما سيخلف آثارا سلبية على الاستقرار وهبوطا في أعداد العائدين إلى المنطقة من المشردين داخليا.

وفي ضوء ما سبق، فإني أطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في إجراء زيادة مؤقتة في القوام العسكري المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل استيعاب القوات البالغ عددها ٩١٦ فردا والمأذون بنشرها إلى البعثة في الوقت الراهن في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما تنتهي الولاية الحالية للبعثة. وسيجري استيعاب التكاليف المرتبطة بذلك من الموارد المالية القائمة في ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ١٧١١ (٢٠٠٦)، فإني أعتزم أن أقدم مقترحات أولية إلى

المجلس في أواسط كانون الثاني/يناير فيما يتصل بولاية البعثة لمرحلة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك استعراض القوام العسكري للبعثة لعام ٢٠٠٧.

وأرجو ممتنا عرض هذا الطلب على مجلس الأمن على نحو عاجل.

(توقيع) كوفي **عنان**